

فضاءات العدالة الدستورية

الموقع الرسمي :

www.uaccc.org

إن فكرة إنشاء منظمة عربية تجمع المحاكم والمجالس الدستورية والهيئات المماثلة انطلقت من المجلس الدستوري، برئاسة آنذاك السيد د. السعيد بوالشعير في الفترة ما بين (1995-2001)، وبعد عرض الفكرة على المستشار الدكتور المرحوم عوض المر، رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، آنذاك، والتشاور معه، تقرر عرض الاقتراح إلى الدول العربية التي تتوفر على هيئة تضطلع بمهمة الرقابة الدستورية.

وبتاريخ 25 و26 يونيو 1997، اجتمعت إحدى عشر محكمة ومجلس دستوري عربي بالجزائر العاصمة، في مؤتمر تأسيسي تم فيه الإعلان عن ميلاد اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، والمصادقة على نظامه الأساسي ولوائحه الداخلية والمالية.

الاسم: اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية

المقر الرئيسي: القاهرة

العنوان: مقر المحكمة الدستورية العليا في مصر

الموقع الرسمي :

www.cjca-conf.org/ar

إن إنشاء فضاء أفريقي للقضاء الدستوري فكرة جزائرية خالصة، بحيث عرضت الجزائر على الاتحاد الأفريقي في اجتماعه المنعقد في الفترة من 25 إلى 27 يوليو 2010، في كامبلا/أوغندا، في دورته العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، اقتراح إنشاء فضاء أفريقيا يجمع المحاكم والمجالس الدستورية والهيئات المماثلة التي تعنى بالرقابة الدستورية، ادراكا منها لأهمية مثل هذا الفضاء الدستوري في بناء دولة القانون في أفريقيا وتعزيزها، وانطلاقا من كون غالبية دساتير الدول الأفريقية أقرت إنشاء مؤسسة للرقابة الدستورية، تتماشى وخصوصياتها السياسية والتاريخية.

وقد تمت المصادقة بالإجماع على هذا الاقتراح، وكلف الاتحاد الأفريقي الجزائر بالإعداد والتحضير لإنشاء هذا الفضاء. فبعد سلسلة من المشاورات والتنسيق مع المحاكم والمجالس الدستورية الأفريقية، منها خاصة عقد اجتماع تحضيرى لهيئات الرقابة الدستورية على هامش أعمال المؤتمر العالمي للقضاء الدستوري في ريو-البرازيل في 16 يناير 2011، قام المجلس الدستوري الجزائري بصياغة مسودة نظام أساسي لهذا الفضاء، تمت مناقشتها واثراؤها من قبل لجنة خبراء أفارقة في اجتماع بالجزائر.

انعقد المؤتمر التأسيسي بعد الانتهاء من التحضيرات، بالجزائر العاصمة يومي 7 و 8 مايو 2011، أي أقل من سنة بعد اجتماع كامبالا، بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية بواسطة القانون (لجنة فينيسيا)، على الخصوص. وقد حضر المؤتمر التأسيسي خمسة وعشرون (25) محكمة ومجلس دستوري أو هيئة مماثلة، في أفريقيا، للإعلان عن ميلاد الفضاء الأفريقي للقضاء الدستوري، والمصادقة على نظامه الأساسي، الذي أقر تسميته بمؤتمر المحاكم الدستورية الأفريقية، واختيار الجزائر العاصمة مقراً له.

يبلغ عدد الأعضاء في مؤتمر المحاكم الدستورية الأفريقية، ثمانية وأربعين (48) دولة أفريقية وأربعة (4) دول غير إفريقية لها صفة عضو مراقب هي:

المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل (الالتزام: 16 يوليو 2014)

المحكمة الدستورية العراقية (العضوية: 3 جانفي 2023)

المحكمة الدستورية التركية (العضوية: 5 أكتوبر 2017)

المحكمة الدستورية لروسيا (العضوية: 26 فبراير 2018)

الاسم: مؤتمر المحاكم الدستورية الأفريقية.

الأمانة الدائمة: المقر المسمى منذ عام 2017 "بوعلام بسايح"

العنوان: شارع 11 ديسمبر 1960، الابيار، الجزائر (بجوار مقر المجلس الدستوري)

www.venice.coe.int الموقع الرسمي :

تعد لجنة البندقية هيئة استشارية تابعة للمجلس الأوروبي تمّ إنشاؤها عام 1990 لتقديم المساعدة القانونية لدول أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك من أجل مرافقتها في ملائمة منظومتها القانونية والدستورية مع الإصلاحات الديمقراطية التي باشرتتها في تلك الفترة.

ويمكن الدول الأعضاء أن تطلب من لجنة البندقية، إن رغبت في ذلك، استشارة قانونية وخبرة فنية في مشاريع الدساتير والقوانين التي تريد اعتمادها في بلدانها، وإن تمّ ذلك، تصدر اللجنة آراء ذات طابع استشاري غير ملزمة للدولة صاحبة الطلب.

وقد توسّع الانضمام إلى لجنة البندقية فيما بعد، ليشمل دولاً من خارج أوروبا من جميع القارات، وتكون عضوية الدول في اللجنة إما بصفة عضو دائم، أو بصفة عضو مشارك، أو بصفة عضو مراقب، أو بصفة عضو بوضع خاص، كما هو الحال بالنسبة لفلسطين. وتضم اللجنة عند شهر يوليو 2019، سبعة وأربعين (47) دولة عضو في المجلس الأوروبي و14 دولة أخرى خارج أوروبا، بما فيها الجزائر.

انضمت الجزائر إلى لجنة البندقية في أول ديسمبر 2007، وغالبا ما تكون الدول الأعضاء في لجنة البندقية ممثلة بمحاكمها أو مجالسها الدستورية أو هيئات مماثلة تعنى بالرقابة الدستورية، وذلك بالنظر إلى

نشاطها الذي يركز أساساً على الفصل في القضايا الدستورية، ويكون التمثيل فيها بواقع عضو دائم، وعضوين أو ثلاثة مستخلفين عن كل دولة.

الاسم: اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية بواسطة القانون التابعة للمجلس الأوروبي (المعروفة باسم لجنة البندقية/فينيسيا)

الأمانة الدائمة: ستراسبورغ، فرنسا، في مقر المجلس الأوروبي.

الجلسات العامة: سكولا غراندي ، البندقية/فينيسيا.

الموقع الرسمي :

www.accf-francophonie.org

انشأت جمعية المحاكم الدستورية الفرنكوفونية المسماة سابقاً جمعية المحاكم الدستورية التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية، عام 1997 لتكون فضاء فرانكفونيا للتعاون القانوني والفني، ومن أهدافها، كما يقره قانونه الأساسي، ” تعزيز تعميق دولة القانون بتطوير العلاقات بين المؤسسات الموجودة في البلدان التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية، أياً كانت تسميتها، والتي تختص من بين اختصاصاتها الأخرى، بالفصل نهائياً في المنازعات حول المطابقة للدستور، ولقراراتها سلطة الشيء المقضي فيه.”

وتضم هذه الجمعية 48 محكمة دستورية، عند شهر يوليو 2019، منها 30 محكمة ومجلس دستوري أفريقي، وللمجلس الجزائري في هذه الجمعية صفة العضو المراقب.

الاسم: جمعية المحاكم الدستورية الفرنكوفونية

الأمانة الدائمة: مقر المجلس الدستوري الفرنسي (الذي يضمن الأمانة الدائمة).

العنوان: 2 شارع مونتبونسيي، 75001 باريس، فرنسا.

الموقع الرسمي :

www.venice.coe.int

تم إنشاء المؤتمر العالمي للقضاء الدستوري بهدف وضع إطار للحوار والتبادل والتفكير بين المحاكم الدستورية على نطاق عالمي.

كان للمجلس الدستوري الجزائري دور كبير في انشاء هذا الفضاء العالم، بحيث استضافت الجزائر اجتماعاً تحضيرياً سنة 2008 وكانت عضواً في المجموعة المكلفة بجمع مقترحات المحاكم والمجالس الدستورية حول إنشاء جمعية عالمية تعنى بالقضاء الدستوري.

وتكمن خصوصية هذا الفضاء العالمي للقضاء الدستوري في كون أن غالبية أعضاء مكتب المؤتمر، كجهاز من بين أجهزته الأخرى، الجمعية العامة والأمانة، تتكون من المجموعات الإقليمية أو اللغوية

للمحاكم الدستورية، ويرأس هذه المجموعات المكتب بالتناوب لمدة سنة.

كما يعقد المؤتمر العالمي اجتماعاته مرة كل ثلاث سنوات، بالتناوب بين القارات، بحيث عقد مؤتمراته السابقة في جنوب إفريقيا عام 2009، والبرازيل عام 2011، وكوريا الجنوبية عام 2014، وليتوانيا عام 2017.

للتذكير يبلغ عدد البلدان الأعضاء في المؤتمر العالمي حول القضاء الدستوري، عند شهر يوليو 2019، مائة وسبعة عشر (117) بلدا تمثلها محاكم ومجالس دستورية ومحاكم عليا من القارات الإفريقية والأمريكية والآسيوية والأوروبية.

الاسم: المؤتمر العالمي حول القضاء الدستوري

الأمانة الدائمة: تتولاها لجنة البندقية/فينيسيا.